الحواجز وقطع الطرق .. تزيد من معاناة المواطنين

الوضع القائم في البلاد يشكل جملة من المشاكل والمعاناة التي نتجت عن الاختلافات السياسية والأزمات الكثيرة والتي لازلنا نعيش معاناتها وظروفها التي لم تترك أي مجال للمواطنين أن يتجرعوا وطأتها على كافة المستويات، ومنها مسألة الحواجز وقطع الطرقات التي انتشرت عقب حرب الحصبة، في أغلب شوارع أمانة العاصمة وقد سبقها الاعتصامات التي انتشرت في كلا الجانبين المؤيد أو المعارض، والتي توسعت شيئاً فشيئاً حول الشوارع المؤدية لشوارع رئيسية، ثم أتت حرب الحصبة وتم إقامة العديد من تلك الحواجز والمتاريس بكافة الأشكال والأحجام، وهذا سبب إشكالية كبيرة يواجهه سكان الأمانة وزادت من أعبائهم وتأخير مصالحهم وعرقلة شئونهم وأعمالهم على كل المستويات، سواء التعليمية أو الاقتصادية أو الوظيفية، وتنوعت الحواجز منها ماهو أمني وهي التي تتوزع في بعض المناطق والنقاط الأمنية التي ترى الجهات الأمنية ضرورة قصوى لتواجدها وهذا ما لم يختلف عليه اثنان وبالذات أنه في التنسيق لمرور الحافلات والسيارات بعد التفتيش، لكن المسألة في الحواجز التي تقطع الطرق وتحول من مسارها دون أي سلطة أو رقيب أو توجيه، فمنهم من يبررون ذلك بما يسمى باللجان الشعبية التي اختفت عن الساحة ولم تبق سوى ما تركت من فوضى وعشوائية دون الشعور بالمسئولية تجاه الشوارع التي قطعوها من خلال الحواجز التي وضعوها من الأحجار والأسمنت والخرسانات والبراميل، وتركهم إياها دون الحرص على مصالح الناس المتضررة بحجة حمايتهم ودون أي تنسيق مع الجهات المختصة، وهناك متاريس وحواجز أقيمت في مناطق الصراع وعلى وجه الخصوص منطقة الحصبة وهذه لها ظروف استثنائية تتولى شئونها السلطات الأمنية للعاصمة، إلى جانب ذلك يحصل قطع بعض الطرق من قبل مواطنين عاديين لا يمتون للأحداث أو الجهات الأمنية أي صلة بحجة توقيف قاطرة تحمل أسطوانات غاز، أو قاطرة بترول ويكونوا مجموعة من الشباب الذين يتسلحون بالعصي والخناجر والمسدسات في بعض الأحيان من دون أي توجيه أو تكليف وإنما أعمال ذاتية غوغائية غير مسئولة تتسبب في إيذاء الناس وتأخير مصالحهم وزيادة معاناتهم، السؤال الذي يضع نفسه هنا هو: ما سبب تواجد حواجز على مفترق أغلب الطرق الحيوية؟ ومن هو المسئول عنها وتحت أي رقابة أو إشراف؟ وما دور الجهات المختصة في هذا الشأن؟ وما مدى معاناة المواطن جراء هذه الحواجز والطرقات والاستمرار عليها برغم انتهاء التوتر على الأقل في الفترة الحالية.

تحقيق/ نجلاء الشعوبي

معاناة

● إبراهيم القرماني –سائق تاكسي– يؤكد على أن الشوارع والطرق التي تم قطعها تسبب عجز في توصيل الناس إلى مشاورهم نتيجة تواجد الحواجز من الأكياس الرملية أو البراميل أو حتى جدار مبنية من الطوب والأسمنت، فعندما نسأل عن سبب تواجد هذه الحواجز رغم أنها ليست في مناطق الاعتصامات أو الصراعات، يقولون هذا الحي يسكنه الشيخ فلان الفلاني، ومنهم من يقول هذا الشارع على طريق توصل إلى منطقة الجامعة أو منطقة الستين أو منطقة الحصبة برغم أنها تبعد مئات الأميال أو حتى أنه وجدت حواجز في بعض الحارات لحماية حارتهم يتحججون باللجان الشعبية أو المجالس المحلية، وبالطبع هذا فيه تكلفة لسائقي الأجرة وللراكب أيضاً من حيث التأخير على مواعيدهم أو صعوبة الوصول لمكان ضروري مثل حالات الإسعاف للوصول لمستشفى معين أو عيادة معينة، وهذا بالطبع يزيد من المسافات وبالتالي يزيد سعر التوصيل.

● يحيى البكالي (موظف) يقول بأنه كان يذهب لعمله بمشوار واحد من خط التحرير حدة والآن أصبح يذهب بمشوارين على الباص، أو مشوار بالتاكسي الذي يهز ميزانيته تماماً بسبب غلاء المواصلات.

● أحمد الذهباني –سائق باص– يقول: أصبحت الحواجز تعيق الحركة في شوارع العاصمة مع العلم أنها ليست حضارية ولا تمت بصلة إلى التمدن.

فمن يريد استعراض قوته قطع الطريق وعمل الحواجز دون أي وجه حق، وبالنسبة لمشاوير باصه فإنه يتخذ طرق مختصرة بين الشوارع والأزقة لتوصيل الركاب إلى مشوارهم، رغم أنه قد يسبب ذلك في تأخير البعض وعرقلته إلا أن الضرورات أم الاختراع فيضطر الراكب أن يتوقف قبل النقطة التي يريدها بمسافة ويمشي تلك المسافة، وكأن صنعاء تخلي من الصعوبات والعوائق التي تعرقل الركاب.

فإلى جانب قواطع الأشغال وخرساناتها والحفر ومشاكل الإسفلت والمطبات التي تعيق القيادة، ظهرت مسألة الحواجز والطرق المقطعة من دون أي رد فعل من الجهات المختصة.

جهات معنية

من الجانب المروري فقد أضاف الدكتور مقدم نديم الترزي –مدير مرور الأمانة– على أن المشاكل والمعاناة التي تخلفها هذه الحواجز والقواطع في أوساط الطرق ومفترق الشوارع وبالذات التي تمثل طرق حيوية بين الناس ونقاط توصل إلى مراكز الخدمات والأعمال والوظائف، يتسبب في عرقلة حركة السير وازدحام الشوارع والجولات نتيجة قطع الطرق، وهذا يؤثر بحد ذاته على الحركة المرورية في الأمانة ويسبب مشاكل سواء على المواطنين أو على رجال المرور، مشيراً إلى أن الجهات المرورية لا تمتلك الصلاحية في حل هذه الأزمة رغم الجهود والمجالات لإيجاد بدائل ويتم التواصل مع الجهات الأمنية وأمانة العاصمة لإيجاد حلول لتيسير الأمور التي تعيق حركة المواطنين وحركة الاقتصاد والحياة اليومية، مما تؤدي إلى إصابة الناس بالإحباط حول الذهاب للأماكن أو المشاوير الخاصة بهم، مضيفاً بقوله: «ومن خلال هذه اللفتة نناشد الجميع سواء من مواطنين أو مجالس محلية أو عقال حارات والجهات المسئولة أن يراعوا مصلحة الوطن ويبتعدوا عن الإضرار بمصالح الناس من خلال الأعمال التي تزيد من التعب والإحباط والشعور بالمشاكل مما يجد نوع من عدم الرضاء بالوضع أو تزيد من مشاكل الازدحام ومعاناة الناس اليومية».

رأي السلطة المحلية

بينما أوضح نائب أمين العاصمة والأمين العام للمجلس المحلي أمين محمد جمعان بأن النصف الأول من العام الحالي٢٠١١ م شكل تحدياً صعباً واجهته السلطة المحلية بأمانة العاصمة، مما حمله من تغيرات وأحداث غير مسئولة وتداعيات مؤلمة ومؤسفة تجاوزت في مدها كل الأعراض السياسية والقيمية وانسحبت نتائجها على مجمل الوظائف الحيوية للدولة والسلطة المحلية، وعلى الوضع التمويني في العاصمة وطالت الحياة العامة للمواطن جراء التصعيد والاحتجاجات والاعتصامات، وعملت على إثارة الفوضى وأعمال التخريب بشكل غير مسئول، وعلى ذلك الوصف السلبي والأزمة السياسية المفتعلة، فقد شهدت العاصمة صنعاء جملة من تهديدات الخطر في ما يخص أمن المجتمع والوضع التمويني لتشكل أبرز عوائق الاعتراض لمسارات العمل التنموي، ومنها الاستحداثات المخالفة والأعمال الخارجية عن القانون والتي لجأت إليها مجاميع شعبية وشبابية وتمثلت بقطع الطرقات وإعاقة السير وقيد حرية الأهالي والمواطنين وتعطيل شبه كامل للمهام الخدماتية والإنمائية واستراتيجيات التنمية المحلية، لترمي بظلالها على حالة الركود التي خضبت الوضع العام للتداولات التجارية والسياحية والاستثمارية، وإزاء ذلك فقد حرصت السلطة المحلية على وضع التداخلات الناجحة للحد من تلك الممارسات غير الإيجابية، بما لا يؤدي إلى تغذية الاحتقان الحاصل أو مفاقمة آثاره وتداعيات الأحداث المؤسفة الناتجة عن مواجهات حي الحصبة، مضيفاً على أن اندراج المعالجات لتعزيز الدور الخدماتي واتخاذ البدائل الممكنة وإجراء التعويضات العادلة والمنصفة للمتضررين، مع تأمين مسارات الطرق وإيجاد بديلة متفرعة، وإقرار ضوابط ملزمة في ما يخص استخدام الحواجز الإسمنتية ضمن نطاق الاختصاص الوظيفي لإدارة المرور ومكتب الأشغال العامة والطرق.

- الترزي: الحواجز والشوارع المقطعة تعيق الحركة المرورية وتزيد من مشكلة الازدحام
- جمعان: تم وضع معالجات لتعزيز الدور الخدماتي واتخاذ البدائل الممكنة